

نظرات في ماأخذه ابن الشجري على مكي في كتاب «مشكل إعراب القرآن»

- ٢ -

الدكتور أحمد حسن فرحات

١٦ - في إعراب «القرية الظالم أهلها» :
قال ابن الشجري (١) : وقال - أي مكي - في قوله تعالى :
« رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » : (٢)
« إِنَّمَا وَحَّدَ الظَّالِمِ لَجْرِيَانَهُ عَلَى مُوَحَّدِ (٣) » . انتهى كلام مكي .
« قوله : وَحَّدَ لَجْرِيَانَهُ عَلَى مُوَحَّدِ ، قول فاسد ، لأن الصفة إذا
ارتفع بها ظاهر وَحَّدَتْ ، وإن جرت على مُعْنَى أو مجموع ، نحو : مورت
بالرجلين الظريف أبواهما ، وبالرجال الكريم آباؤهم ، لأن الصفة التي ترفع
الظاهر تجري مجرى الفعل الذي يرتفع به الظاهر ، في نحو : خرج أخواك ،
وينطلق غلمانك » انتهى كلام ابن الشجري .
ونلاحظ - هنا - أن ابن الشجري اجتزأ من كلام مكي ولم يذكره

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٣

(٢) النساء ٧٥ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٩٧

- ٣١٥ -

كاملاً ، ولو ذكره لتغيّر مفهوم الكلام ، ولا بأس أن نذكر قول مكّي بتمامه لتتضح المسألة :

يقول مكّي : « الظالم أهلها : نعت للقربة ، وإنما جاز ذلك والكلام ليس لها ، للعائد عليها من نعتها ، وإنما وحد لجريانه على موحد ، ولأنه لا ضمير فيه ، إذ قد رفع ظاهراً بعده ، وهو « الأهل » ، ولو كان فيه ضمير لم يجز استناره ولظهر ، لأن اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير ألبتة ، ولا بد من إظهاره . وكذلك إن عطف على غير من هو له . والفعل بخلاف ذلك يستتر الضمير فيه لقوته ، وإن كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير من هو له الفعل ، فافهمه ، فإنه مشكل لطيف غريب المعنى » .

وأقول : إن ما قاله ابن الشجري ليس مسألاً ، كما أنه ليس على إطلاقه ، وقد ذكر علماء النحو هذه المسألة وفضلوا فيها القول ، ولا بأس أن نذكر ما قيل فيها مختصراً :

قال في حاشية الصبان على شرح الأشموني (١) :

« التنيه الثالث : أفهم قوله : كالفعل — أي حكم الوصف المسند إلى السببي — جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكور السالم على لغة أكلوني البراغيث ، فيقال : مررت بوجل كريمين أبواه ، وجاءني رجل حسنون غلمانهُ » .

(١) ج ٣ ص ٦١ - ٦٢ طبع دار إحياء الكتب العربية .

وقال صاحب « النحو الوافي » (١) :

« . . . أما من جهة إفراده وتثنيته وجمعه - أي النعت السببي - فيجب إفراده إن كان السببي مفرداً أو مثنىً ، إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ، وشأنه في هذا أيضاً شأن الفعل الذي يصلح لأن يحل محله .

أما من جهة جمعه ، فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت : الإفراد ، ومطابقته للسببي نحو : هؤلاء زملاء كرام آباؤهم ، أو هؤلاء زملاء كريم آباؤهم . فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالماً ، أو جمع مؤنث سالماً ، فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه ، نحو : هؤلاء زملاء كريم والدوهم ، هؤلاء زميلات كريمة والداتهن » .

وبما تقدم نرى أن صاحب الحاشية يجيز التثنية والجمع على لغة أكلوني البراغيث ، وأن صاحب النحو الوافي : « يوجب المطابقة حتماً في الإفراد والتثنية ، ويجيز في جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الإفراد » .

وإذن فالمسألة فيها تفصيل ، وليست مسلمة كما ذكر ابن الشجري ، ولهذا فإن الزخشي في الكشاف قال (٢) :

فإن قلت : هل يجوز : من هذه القرية الظالمين أهلها ؟ قلت : نعم ، كما نقول : التي ظلموا أهلها ، على لغة من يقول : « أكلوني البراغيث » ، ومنه : « وأمرؤا النجوى الذين ظلموا » (٣) .

(١) النحو الوافي لعباس حسن ج ٣ ص ٣٦٦ - ٣٦٧

(٢) تفسير الكشاف ج ١ ص ٥٣٥ (٣) طه ٣

وإذن فكلام مكّي « وإنما وحد لجويانه على موحد » ليس كلاماً فاسداً كما قال ابن الشجري ، وإنما هو في مقابل هذا التفصيل الذي ذكر في حالة الجمع المكسر والجمع المذكر السالم ولغة « أكلوني البراغيث » .

١٧ - في إعراب « الصابئون » :

قال ابن الشجري : (١) وحكى - أي مكّي - عن الفراء أن « الصابئون » من قول الله تعالى :

« إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى . . » (٢) :

« معطوف على المضمر في هادوا (٣) » فنسب إليه ما لم يقله عن نفسه ، وإنما حكاه عن الكسائي . وأبطله الفراء من وجه غير وجه أبطله به مكّي ، فقال في كتابه الذي ضمّته معاني القرآن : قال الكسائي :

ترفع « الصابئون » على إتباعه الاسم الذي في « هادوا » ، وتجعله من قوله : « إنا هدنا إليك » (٤) أي : تبنا ، ولا تجمله من اليهودية . قال الفراء : وجاء التفسير بغير ذلك ، لأنه أراد بقوله : الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم . ثم ذكر اليهود والنصارى والصابئين ، فقال : من آمن منهم بالله واليوم الآخر فله كذا وكذا ، فجعلهم منافقين ويهوداً ونصارى وصابئين . انتهى كلام الفراء .

يعني به ، إذا صار معنى « هادوا » : تابوا هم والصابئون بطل ذكر اليهود في الآية .

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٣

(٢) المائة ٦٩ (٣) مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١

(٤) الأعراف ١٥٦

وأما الوجه الذي أبطل به مكي قول الكسائي وعزاه إلى الفراء فقوله:
 « وقد قال الفراء في « الصابئون » : هو عطف على المضمر في
 « هادوا » . وأيضاً فإن العطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل
 بينها بما يقوم مقام التوكيد قبيحٌ عند بعض النحويين . ثم ذكر وجوهاً
 في رفع « الصابئين » .

« وأقول — أي ابن الشجري :

إنك إذا عطفت على اسم « إن » قبل الخبر ، لم يجز في المعطوف
 إلا النصب ، نحو : إن زيداً وعمراً منطلقان ، ولا يجوز أن ترفع المعطوف
 حملاً على موضع « إن » واسمها ، لأن موضعها رفعٌ بالابتداء ، فتقول :
 إن زيداً وعمرو منطلقان ، لأن قولك : « عمرو » رفعٌ بالابتداء ، ومنطلقان :
 خبر عنه ، وعن اسم « إن » . فقد أعملت في الخبر عاملين : الابتداء ،
 و « إن » .

وغير جائز أن يعمل في اسم عاملان . وإن لم تكن الخبر فقلت :
 إن زيداً وعمرو منطلق ، ففي ذلك قولان . أحدهما : أن يكون خبر
 « إن » محذوفاً دل عليه الخبر المذكور ، فالتقدير : إن زيداً منطلق
 وعمرو منطلق ، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد .
 والآخر : قول سيديويه : وهو أن يكون الخبر المذكور خبر « إن » ،
 وخبر المعطوف محذوفاً ، فالتقدير : إن زيداً منطلق وعمرو كذلك .
 فالتقدير في الآية على المذهب الأول : إن الذين آمنوا
 والذين هادوا من آمن بالله ، أي : من آمن منهم بالله واليوم الآخر

وعل صالحاً فلا خوف عليهم . فحذف الخبر الأول للدلالة الثاني

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة

www.alukah.net

عليه . وعلى المذهب الآخر وهو أن يكون الخبر المذكور خبر « إن » ، وخبر الصابئين والنصارى محذوف ، كأنه قيل : والصابئون والنصارى كذلك .

وكلام ابن الشجري - هنا - ذو شقين :

الشق الأول : وهو ما يتعلق بنسبة قول الكسائي إلى الفراء كما نقل ذلك مكّي ، واتهمه ابن الشجري بأنه نسب إلى الفراء ما لم يقله ، وإنما نقله عن الكسائي وأبطله بوجه غير الوجه الذي أبطله به مكّي .

وقد رجعت إلى كتاب الفراء لأتأكد من صحة النقل فوجدت أن نقل ابن الشجري صحيح ، وأنه يرد رأي الكسائي . غير أنني رجعت إلى كتاب السمين « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » ، فوجدته يقول معلقاً على رأي الكسائي :

« . . . وردّه أبو البقاء ومكّي بن أبي طالب بوجه آخر ، وهو عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه » . قلت - أي السمين - : هذا لا يلزم الكسائي ، لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك ، وإن كان الصحيح الاشتراط . نعم يلزم الكسائي من حيث أنه قال : « تردّه الدلائل الصحيحة ، والله أعلم » .

ثم يتابع السمين قوله :

وهذا القول قد نقله مكّي عن الفراء ، كما نقله غيره عن الكسائي وردّه عليه بما تقدم ، فيُحتمل أن يكون الفراء يوافق الكسائي ثم رجع ، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه ، وعلى الجملة فيجوز أن

ومن كلام السمين نرى أنه لا بد لمكي من أن يكون قد وقع على قول منسوب إلى الفراء غير ما هو وارد في كتابه « معاني القرآن » ، وبناء عليه تسب هذا القول إليه .

أما الشق الثاني من الكلام ، وهو قوله : « وأقول : إنك إذا عطفت على اسم « إن » قبل الخبر لم يجز في المعطوف إلا النصب .. » . فلا أدري من يقصد بهذا الكلام ، وعلى من يرد فيه ، والذي يبدو أنه مجرد تفصيل لتام الفائدة كما هي عادة ابن الشجري في التطوع بالتفصيل والتوضيح ، ولا يمكن أن يكون يريد بكلامه مكيّاً أبداً لأن مكيّاً حينما أعرب الآية قال :

« قوله : « والصابئون » : مرفوع على العطف على موضع « إن » وما عملت فيه . وخبر إن منويّ قبل الصابئين ، فلذلك جاز العطف على الموضع ، والخبر هو : آمن ، يُنوي به التقديم ، فحق « والصابئون » ، « والنصارى » : أن يقع بعد يحزنون ، وإنما احتيج إلى هذا التقديم ، لأن العطف في « إن » على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام وانقضاء اسم « إن » وخبرها ، فتعطف على موضع الجملة . »

ويلاحظ هنا أن ابن الشجري لم ينقل كلام مكي هذا . إذ هو أول ما بدأ به إعراب هذه الآية ، ثم انتقل إلى رأي الفراء .

١٨ - في إعراب « وليتسنين سبيل المجرمين » :

قال ابن الشجري (١) : المجلس الحادي والثمانون ، يتضمن ما لم نذكره

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٥

من زلات مكّي : فمن ذلك غاطه في قوله تعالى في سورة الأنعام : « وكذلك 'نفضّل' الآيات ، ولتستبين سبيل المجرمين » (١) .

« قال - أي مكّي - : من قرأه بالتاء ، ونصب السبيل ، جعل التاء علامة خطاب واستقبال ، وأخبر اسم النبي في الفعل . ومن قرأه بالتاء ورفع السبيل جعل التاء علامة تأنيث واستقبال ، ولا ضمير في الفعل ، ورفع السبيل بفعله . وحكى سيبويه : استبان الشيء ، واستبنته أنا . فأما من قرأه بالياء ، ورفع السبيل فإنه ذكر السبيل لأنه يذكر ويؤنث ، ورفع بفعله . وأما من قرأه بالياء ونصب السبيل أضمّر اسم النبي في الفعل ، وهو الفاعل ، ونصب السبيل ، لأنه مفعول به . واللام في لتستين متعلقة بفعل محذوف تقديره : ولتستين سبيل المجرمين فصّلناها » (٢) .

« وأقول : أي ابن الشجري :

إنه غلط في قوله : « واستقبال » بعد قوله : « جعل التاء علامة خطاب ، وجعل التاء علامة تأنيث ، لأن مثال تستقبل لا شبه بينه وبين مثال الماضي ، فتكون التاء علامة للاستقبال ، فقولك : تستقيم أنت وتستمين هي ، لا يكون إلا للاستقبال ، تقول : أنت تستقيم غداً ، وهي تستعين بك بعد غد ، ولا تقول : تستقيم أمس ولا تستعين أول من أمس ، فهو بخلاف تفعل ، لأنك إذا قلت : أنت تبين حديثها وهي تبين حديثك ، أردت : تبين ، فحذفت التاء الثانية استنقلاً للجمع بين مثليين

متحركين كما حذفت من قوله : « نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا (١) » الأصل : تنزل ، ففعل فيه ما ذكرنا من حذف الثانية ، ولما حذفت التاء من قولك « تتين » صار بلفظ الماضي من قواك ، قد تبين الحديث . وفي قوله تعالى : « قد تبين الرشد من الغي (٢) » ، فحصل الفرق بين الماضي والمستقبل باختلاف حركة آخرهما ، ففي هذا النحو يقال : التاء للخطاب والاستقبال ، أو التأنيت والاستقبال .

السبيل : مما ذكرناه وأنشده ، فالتأنيت في قوله تعالى : « قل هذه سبيلي (٣) » . والتذكير في قوله تعالى : « وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً (٤) » . انتهى كلام ابن الشجري .

وأقول : إن ما قاله ابن الشجري فيه نظر ، ويحسن بنا قبل أن نقول شيئاً في هذه الآية أن نرجع إلى كتب اللغة حيث نجد فيها :
قال صاحب لسان العرب (٥) :

« والاستبانة : يكون واقعاً ، يقال : استبنت الشيء إذا تأملته حتى تبين لك ، قال الله - عز وجل - : « وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين » . المعنى : ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين ، أي : لتزداد استبانة وإذا بان سبيل المجرمين فقد بان سبيل المؤمنين .

(١) القدر ٤ (٢) البقرة ٢٦٥

(٣) يوسف ١٠٨ (٤) الأعراف ١٤٦

(٥) اللسان ج ١٦ ص ٢١٦

وأكثر القراء قرؤوا: « ولتستين سبيلُ المجرمين » ، والاستبانة - حينئذ -
يكون غير واقع .

وقال صاحب تاج العروس : (١)

« وقال الأزهري : الاستبانة : قد يكون واقعاً ، يقال : استبنت
الشيءَ إذا تأملتَه حتى يتبينَ لك ، ومنه قوله تعالى : « ولتستين سبيلَ
- أي بالنصب - المجرمين » . المعنى : لتستبينَ أنت يا محمد ، أي : لتزداد إجابة .
وأكثر القراء قرؤوا : « لتستين سبيلُ - أي برفعه - المجرمين » ،
والاستبانة حينئذٍ غير واقع .

ولدى تأملنا في هذين النصين المأخوذين من أصح كتب اللغة وأكثرها
اعتماداً ، نرى أن الاستبانة : تكون لما هو واقع كما في قراءة نصب
وإضمار اسم النبي ﷺ ويكون المعنى : لتزداد استبانةً أو إجابة ، وعلى
هذا تكون التاء للاستقبال . وعلى القراءة الثانية ، أي قراءة رفع السبيل ،
تكون الاستبانة غير واقع ، أي ستقع فيما بعد البيان في المستقبل ،
فيكون معنى التاء الاستقبال أيضاً .

والحق أن ما قاله ابن الشجري لا يغير من الواقع شيئاً ، لأن المعنى
في كلتا الحالتين ينصرف إلى المستقبل . كل ما هنالك أن مكياً يعتبر
استفادة الاستقبال من التاء ، بينما يعتبرها ابن الشجري من الصيغة نفسها ،
وليس هناك حاجة للنص على أنها من التاء . وإذا كان هذا واضحاً من
الأمثلة التي ضربها ابن الشجري . فإن الالتباس قائم في الكلمة التي نحن

بصدها « تستبين » بناء على كون الاستبانة واقعة أو غير واقعة كما تقدم ، فكان النص على ذلك لدفع مثل هذا الالتباس ، ولعل هذا مادفع السمين أيضاً إلى أن يقول مثل قول مكي .

قال السمين في كتابه « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » :
« فالتاء في « تستبين » مختلفة المعنى ، فإنها في إحدى القراءات للخطاب ، وفي الأخرى للتأنيث . وهي في كلا الحالين للمضارعة » .

١٩ - في إعراب « جنات من أعناب » :

قال ابن الشجري : (١) وقال - أي مكي - في « جنات » من قوله عز وجل :

« وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء ، فأخرجنا منه خضيراً نخرج منه حباً متراكباً ومن النخيل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب » (٢) :

قال مكي : « من نصب « جنات » عطفاً على نبات ، وقد روي الرفع عن عاصم على معنى : ولهم جنات - على الابتداء - ولا يجوز عطفاً على قنوان لأن الجنات لا تكون من النخل » (٣) .

قال ابن الشجري : « أراد أنك لا ترفع جنات بالعطف على «قنوان» من قوله : «قنوان دانية» ، لأن القنوان جمع : قِنُو ، وهو العِذْق التام ، ويقال له أيضاً الكِبَاسَة . فلو عطفت «جنات» على «قنوان» صار المعنى :

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٧

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٨١/١

(٢) الأنعام ٩٩

ومن النخل من طلعتها قنوان دائية وجنات من أعناب .

فقوله : « لأن الجنات لا تكون من النخل ، فيه لبس ، لأنه يوهم أنها لا تكون إلا من العنب دون النخل ، وليس الأمر كذلك ، بل تكون الجنة من العنب على انفراده ، وتكون من النخل على انفراده ، وتكون منها معاً . فدلالة كونها منها معاً قوله : « أو تكون لك جنة من نخيل وعينب (١) » ، ودلالة كونها من النخل على انفراده قول زهير :

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ من النواضح تسقي جنة سحقا

قوله : سحقا : صفة لمضاف محذوف ، فالتقدير : تسقي جنة نخل سحقا ، لأن السحوق جمع سحوق ، وهي النخلة الباسقة ، فكان الصواب أن يقول : لأن الجنات التي من الأعناب لا تكون من النخل .

قول زهير : كأن عيني في غربي مقتلة : الغربان . الدلوان الضخمان . والمقتلة : المذلة ، وإنما جعلها مذلة لأن المذلة 'تخرج الغرب ملآث يسيل من نواحيه . والصعبة تنفر فتُهْرِيقُه فلا يبقى منه إلا صُبابه . وكل يعير استقي عليه فهو ناضح ، والرجل الذي يستقي عليه ناضح « - انتهى كلام ابن الشجري .

وبلاحظ - هنا - كذلك تكلف ابن الشجري حيث ينصب انتقاده على قول مكي : « لأن الجنات لا تكون من النخل » ، وكان يجب عليه أن يقول - كما يقرر ابن الشجري - : لأن الجنات التي من الأعناب

لا تكون من النخل . هكذا !! كأن مكياً في هذه الآية - في نظر ابن الشجري - يتكلم على اللغة لا على الإعراب متجاهلاً للقرآن القائمة التي تمنع اللبس والإيهام الذي يدعيه ، لأن مكياً يتكلم في آية معينة وفي كلمات بدأتها ، فحينما يطبق الكلام ، إنما يطلقه على ما يبحث فيه ؛ و«الجنات» التي يتكلم فيها مكياً ، وهي الجنات الواردة في الآية ، هي من العنب ؛ فإذا قال : « الجنات » إنما يريد بها : الجنات المعهودة التي يتكلم فيها ، والتي هي من الأعناب . والقريظة توضع هذا وتُجْلِيهِ ، وهو أن المقام مقام عطف على « قنوان » ، والقنوان من النخيل ، فلو جاز هذا العطف لصارت الجنات من الأعناب من النخيل ، أي جزءاً منه ، وهذا ما يفهم من كلام مكياً ، ولا يفهم منه ما فهمه ابن الشجري ، أو أراد أن يفهمه .

ولو أننا جارينا ابن الشجري فيما يقول وذهبنا نبحت عن معنى الجنة عند مكياً في تفسيره لماذا نجد ؟

يقول مكياً في كتاب « الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن وأنواع علومه » في معرض تفسيره لقوله تعالى : « .. وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات - أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار .. » (١) :

« .. . » وسميت الجنة جنةً ، لأنها تُجِنُّ من دخلها ، أي تستر أشجارها وقمارها . والجنة - عند العرب : البستان والنخل والشجر ... » .

وهذا كله فيما لو سلمنا أن عبارة « لأن الجنات لا تكون من النخل »

من كلام مكِّي ، وهي في الحقيقة من كلام أبي حاتم الذي حكاه مكِّي ، ويمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى كتاب « إعراب القرآن للنحاس » .
يقول أبو جعفر النحاس (١) : وجناتٍ من أعنابٍ : بالنصب عطفاً على « فأخرجنا به نبات » وهي قراءة العامة . وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش ، وهو الصحيح من قراءة عاصم : « وجناتٌ » بالرفع ، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم ، حتى قال أبو حاتم : هي محال ، لأن الجنات لا تكون من النخل .

قال أبو جعفر : والقراءة جائزة ، وليس التأويل على هذا ، ولكنه رفع بالابتداء ، والخبر : محذوف ، أي : ولهم جنات ، كما قرأ من القراء جماعة : « وهور عين » ، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء ، ومثله كثير ، وعلى هذا أيضاً : « حوراً عيناً » - حكاه سيبويه وأنشد :

جنني بمثلِ بني بدرٍ لقومِهمُ أو مثلِ أسرةٍ منظورِ بنِ سيارِ

- من شعر جرير -

فأما : « والزيتون والرمان » فليس فيه إلا النصب بإجماع على ذلك .

٢٠ - في وزن « اذاركوا » :

قال ابن الشجري (٢) :

ومن أغاليطه - أي مكِّي - قوله في قوله تعالى في سورة الأعراف :

(١) إعراب القرآن - ورقة ٦٩ نسخة مكتبة فاتح التركية .

« حتّى إذا ادّار كوا فيها جميعاً ، قالت إخنراهم لأُولائهم » (١) .
 قال مكّي : أصل « ادار كوا » : تدار كوا - على تفاعلوا ،
 ثم أدغمت التاء في الدال فسكن أول المدغم ، فاحتسب إلى ألف الوصل
 في الابتداء بها ، فثبت الألف في الخط ، ولا يستطاع وزنها مع ألف
 الوصل ، لأنك ترد الزائد أصلياً ، فتقول : وزنها : افتاعلوا ، فتصير تاء
 « تفاعلوا » فاء الفعل لإدغامها في فاء الفعل وذلك لا يجوز ، فإذا وزنها
 على الأصل جاز ، فقلت « تفاعلوا » (٢) - انتهى الكلام .
 « وأقول - أي ابن الشجري :

إن عبارته في هذا الفصل مختلفة ، ورأيت في نسخة من هذا التأليف :
 « لا يستطاع على وزنها » ، لأن « استطعت » مما يتعدى بنفسه ، كما جاء :
 « فلا يستطيعون توصية (٣) » ، وتستطاع - بالتاء - جائز - على قلق فيه ،
 وكان الأوّل أن يقول : ولا يسوغ وزنها مع التلغظ بتاء « تفاعلوا » فاء .
 ثم إن منعه أن توزن هذه الكلمة وفيها ألف الوصل غير جائز ، لأنك
 تلغظ بها مع إظهار التاء فتقول : وزن « ادار كوا » : اتفاعلوا ، وإن
 شئت قلت : « ادفاعلوا » ، فلفظت بالدال المبدلة من التاء .
 ولدى تأملنا فيما قاله ابن الشجري نجد :

١ (ملاحظته على تعدية الفعل « استطاع » ، حيث قال : إنه وجد
 في نسخة : « ولا يستطاع على وزنها » وكان الأوّل أن يقول : ولا يسوغ وزنها .

(١) الأعراف ٣٨

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣١٥/١ (٣) يس : ٥٠

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة

www.alukah.net

وهكذا قد اعتبر ابن الشجري هذه النسخة التي فيها « يستطاع على وزنها » ، هي الأصل وترك النسخ الأخرى الصحيحة التي فيها « ولا يستطاع وزنها » ، وهو في هذا يريد تصيّد السقطات ، ولو كان ذلك من خطأ ناسخ أو وهم كاتب . ورحم الله مكياً ، فقد كان دائماً يطلب من قارئ كتبه أن يفض طرفه عن خطأ ناسخ أو وهم كاتب ، ولكن ابن الشجري يريد أن يعتبر ذلك هو الأصل ، أيجد مادة يتكلم فيها .

ثم يقترح ابن الشجري على مكّي لفظاً بدلياً لفظه ، فيقول ، وكان الأولى أن يقول : « ولا يسوغ وزنها بدلاً من : ولا يستطاع وزنها » ، ولا شك أن كلمة « ولا يستطاع وزنها » أفضل هنا وأدلى على المقصود من كلمة « ولا يسوغ وزنها » ، وأي خير في أن تبقى الكلمة على أصلها الذي جاء به مكّي .

٢ (ملاحظته على وزن « ادّار كوا » ، حيث يمنع مكّي أن توزن إلا على الأصل ، في حين يجيز ابن الشجري وزنها على « اتفاعلوا » أو « ادفاعلوا » معللاً ذلك بقوله : « فلنظت بالبدال المبدلة من التاء » .

ولا شك أن ابن الشجري لم يعالج وزنه تعليلاً واضحاً ، وقد حاولت أن أعرف رأي المفسرين فيها قبل أن أناقش ابن الشجري في قوله ، فوقمت على قول السمين في كتابه « الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون » يؤيد رأي ابن الشجري ، بل يعلله ويوضحه ، ولا بأس من أن نذكر رأي السمين حتى تتضح المسألة ويسوغ نقاشها . يقول السمين :

« قال مكّي : ولا يستطاع اللفظ بوزنها مع ألف الوصل ، لأنك تودّ الزائد أصلياً فتقول : افاعلوا ، فتصير تاء « تفاعلوا » فاء الفعل ، لإدغامها

في فاء الفعل ، وذلك لا يجوز ، فإن وزنتها على الأصل ، فقلت :
« تفاعلوا » جاز .

قلت : هذا الذي ذكره من كونه لا يمكن وزنه إلا بالأصل ،
وهو « تفاعلوا » ممنوع قوله : « لأنك تردّ الزائد أصلياً ، قلنا : لا يلزم
ذلك ، لأننا نزنه بلفظه مع همزة الوصل ، ونأتي بتساء التفاعل بلفظها ،
فنقول وزن « اذركوا » : اتفاعلوا ، فنلفظ بالتاء اعتباراً بأصلها ، لأنها
صارت إليه حال الإدغام .

ثم يقول السمين : وهذه المسألة نصّوا على نظيرها ، وهو أن تاء
الافتعال إذا أبدلت إلى حرف متجانس لما بعدها ، كما تبدل طاء أو دالاً
في نحو : اضطر واضطرب ، وازدجر ، وادكر ، إذا وزن ما هي فيه ،
قالوا : يلفظ في لوزن بأصل تاء الافتعال ، ولا يلفظ بما صارت إليه من
طاء أو دال ، فنقول وزن : اضطر : اضطرر : افتعل ، لا : « افطعل » ووزن
« ازدجر » : افتعل ، لا : افدجل ، فكذلك تقول - هنا : وزن
« اذركوا » : اتفاعلوا ، لا اتفاعلوا ، فلا فرق بين تاء الافتعال والتفاعل
في ذلك .

وأقول : إن القاعدة التي اعتمد عليها السمين وابن الشجري في
أحكامها صحيحة ، ولكن تطبيقها للقاعدة لم يكن صحيحاً ، وذلك لأن
القاعدة في الإبدال ، والحالة التي نحن بصددنا ليس فيها إبدال ، وإنما فيها
إدغام ، وهناك فرق بين الإبدال والإدغام . فالإبدال : يعني أن تبدل
حرفاً بحرف آخر . أما الإدغام فهو إدخال حرف في حرف بحيث يصيران
حرفاً واحداً مشدداً ، والتشديد في الحرف يدل على أنها حرفان ، وليسا

حرف واحد ، وحينما تفك الإدغام يعودان حرفين كذلك .

وبناء على هذا لا يصح قياس ابن الشجري والسمين للإدغام على الإبدال وتوضيح ذلك كما يلي :

إن السمين يقول وزن « اصطبر » : افتعل وذلك أنه يردّ الطاء إلى تاء باعتبار أنها مبدلة عنها ، وهذا صحيح ، لأن أصل الفعل « صبر » ووزنه « فعل » فتكون تاء الافتعال الزائدة توازي الطاء المبدلة عن تاء ، وكلاهما حرف زائد ، وبقيت الصاد التي هي فاء الفعل في مكانها فاءً للفعل . بخلاف « اذركوا » ، فإذا قلنا وزنها : « اتفاعلوا » . أصبحت التاء الزائدة تقابل فاء الفعل الذي هو الدال وهو حرف أصلي ، لأن أصله : « درك » ، وهذا هو الذي يمنع منه مكّي ، لأن الأصلي يجب أن يقابل الأصلي ، والزائد ينبغي أن يقابل الزائد ، فظهر الفرق بين الكلامين .

وقد قال ابن الأنباري - تلميذ ابن الشجري - في « البيان في غريب إعراب القرآن »^(١) مثل قول مكّي :

[قوله تعالى : « حتى إذا اذركوا فيها جميعاً » :

اذركوا : أصله : تداركوا على وزن « تفاعلوا » إلا أنه أبدلت التاء دالاً وأدغمت الدال في الدال فسكنت الدال الأولى ، والابتداء بالساكن محال ، فاجتلبت ألف الوصل لتلايبتدأ بالساكن . ونظيره : « اذراهم » و « اطيرونا » . ولا يجوز أن يوزن مع ألف الوصل فتقول « افاعلوا » لأنه يصير الزائد أصلياً ، لأن التاء الزائدة صارت فاء الفعل لإدغامها فيها وذلك لا يجوز] .

وبذلك يقف ابن الأنباري - تلميذ ابن الشجري - إلى جانب مكي
يؤيد رأيه ويؤكد كده . ويعتبره القول الصحيح الذي لا يجوز العدول عنه
إلى غيره .

٢١ - في إعراب « ساء مثلاً القوم » :

قال ابن الشجري : (١) وقال - أي مكي - قوله تعالى :

« ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون » : (٢)

في « ساء » : ضمير الفاعل . ومثلاً : تفسير . والقوم : رفع بالابتداء .
وما قبلهم : خبرهم ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : ساء مثلاً هم القوم
الذين كذبوا ، مثل نعم رجلاً زيد . وقال الأخفش : تقديره : ساء مثلاً
مثل القوم (٣) .

« قلت - أي ابن الشجري .

« ساء بمنزلة « بس » ، وهذا الباب لا يكون فيه المقصود بالذم
أو المدح إلا من جنس الفاعل ، فلا يجوز « بس مثلاً غلامك » ،
إلا أن يراد : « مثل غلامك » ، فحذف المضاف . فقول الأخفش : هو
الصواب . ومن زعم أن التقدير : ساء مثلاً هم القوم فقد أخطأ خطأ فاحشاً .

وأقول : إن ما قاله ابن الشجري - هنا - فيه نظر ، وذلك أن مكيأ
حيناً قدر : ساء المثل مثلاً هم القوم ... مثل له بقوله : نعم رجلاً زيد .
ولم يتكلم ابن الشجري على هذا المثل ، لأنه صحيح . ولو قلنا بدلاً منه :

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٩

(٢) الأعراف ١٧٧ (٣) مشكل إعراب القرآن ٣٣٥/١

ساء مثلاً زيد ، لكان جائزاً أيضاً ، بحيث يصبح المعنى : ساء مثلاً لغيره زيد ، أي إنه مثل سيء لغيره . وكذلك يصبح المعنى على تقدير مكّي : ساء المثل مثلاً هم القوم . . . أي إنهم أصبحوا مثلاً سيئاً لغيرهم ، وليس المراد سوء مثلهم الذي ضرب لهم . وعلى هذا يصح المعنى ، ولا يرد كلام ابن الشجري ، فعلى التقدير الأول : يكون القوم مثلاً سيئاً لغيرهم ، وعلى التقدير الثاني : يكون مثلهم الذي سبق أن ضرب لهم وهو « مثل الكلب » هو المثل السيء .

٢٢ - في إعراب « كما أخرجك ربك » :

قال ابن الشجري (١) :

ومن الأغاليط الشيعة أقوال حكاهما في سورة الأنفال في قوله تعالى :
 كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون (٢).
 « قال - أي مكّي : الكاف من « كما » في موضع نصب نعت
 لمصدر محذوف « يجادلونك » أي : جدالاً كما . وقيل : هي نعت لمصدر
 دل عليه معنى الكلام ، تقديره : قل الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتاً كما
 أخرجك . وقيل : هي نعت لحق ، أي : هم المؤمنون حقاً كما .
 وقيل : الكاف : في موضع رفع ، والتقدير : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق
 فاتقوا الله . فهو ابتداء وخبر . وقيل : الكاف : بمعنى الواو للقسم ،
 أي : الأنفال لله والرسول والذي أخرجك (٣) » - انتهى .

(١) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٩

(٢) الأنفال ٥ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٠

« وأقول — أي ابن الشجري :

وهذه أقوال رديئة منحرفة عن الصحة انحرافاً كلياً ، وأوغلها في الرداءة القول الرابع والخامس ، فقوله : الكاف ، من « كما » في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : فاتقوا الله ، قولٌ ظاهر الفساد من وجوه :

أحدها : أن الجملة التي هي : « اتقوا الله » مع تقديمها على الكاف ، بينها وبين الكاف فصل بثلاث آيات وبعض آية رابعة ، وهذا الفاصل مشتمل على عشر جمل ، وليس في كلام العرب ، ولا في الشعر الذي هو محل الضرورات ، خبر قدم على الخبر عنه مع الفصل بينها بعشر جمل أجنبية .

والثاني : دخول الفاء في الجملة التي زعم أنها الخبر ، والفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا أن يغلب عليه شبه الشرط بأن يكون اسماً موصولاً بجملة فعلية ، أو يكون نكرة موصوفة ، كقولك : الذي يزورني فله درهم ، وكل رجل يزورني فله درهم ، أو يكون خبر المبتدأ الواقع بعد « أما » .

والثالث : أن الجملة التي هي قوله : « فاتقوا الله » خالية من ضمير يعود على الكاف الذي يزعم أنه مبتدأ ، وهي مع ذلك جملة أمرية ، والجل الأمرية لا تكاد تقع أخباراً إلا نادراً ، وتمثيل هذا الذي قد قدره قائله — وهو تقدير باطل — قولك : فاتق الله كما أخرجك زيد من الدار ، وأي فائدة في انعقاد هذين الكلامين .

وأقول الآخر التابع لما قبله في الرذالة والأخذ بالخط الوافر من الاستحالة قول من زعم أن الكاف للقسم ، بنزلة الواو ، وهذا مما لا تجوز حكايته فضلاً عن نقله . وما علمت في مذهب أحد من يوثق بعلمه في

النحو بصري ولا كوفي ، أن الكاف تكون بمنزلة الواو في القسم ،
فلو قال قائل : كأنه لأخرجن ، لاستحق أن يبصق في وجهه .

ثم إنه جعل هذا القسم واقعاً على أول السورة ، وجعل « ما »
التي في قوله : « كما أخرجك » بمعنى « الذي » وجعلها واقعة على
القديم - تعالى جده - مع جعله الكاف بمعنى الواو ، فقال في
حكايته : الأنفال لله والرسول والذي أخرجك . وهذا لو كان
على ما تلفظ به لوجب أن يكون فاعل أخرجك مضمراً عائداً على « الذي »
وكيف يكون في « أخرجك » ضمير ، والفاعل : ربك . ثم تعليقه لهذا
الذي زعم أنه قسم بأول السورة يجري مجرى القول الذي قبله في تباعد
المتعاقدين .

وأما قوله : إن موضع الكاف نصب على أنها نعت لمصدر « يجادلونك
في الحق » ، معناه : في إخراجك من بيتك وخروجهم معك ، فهذا
قال : كأننا يساقون إلى الموت ، فيكون المعنى - على هذا التأويل :
يجادلونك في إخراجك من بيتك جدالاً مثلما أخرجك ربك من بيتك ،
فهذا تشبيه الشيء بنفسه ، لأنه شبه إخراجه من بيته بإخراجه من بيته .

وقوله : إن الكاف تكون نعتاً لمصدر يدل عليه معنى الكلام ،
تقديره : قل الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتاً كما أخرجك ، فهذا أيضاً ضعيف
لتباعد ما بينها . وأقرب هذه الأقوال إلى الصحة قوله : إن الكاف تكون
نعتاً للمصدر الذي هو « حقاً » لأمرين :

أحدهما : تقارب ما بينها .

والآخر : أن إخراجه من بيته كان حقاً بدلالة وصفه له بالحق في

قوله : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » ، وإيراد مكّي لهذه الأقوال الفاسدة ، من غير إنكار شيء منها ، دليل على أنه كان مثل قائلها في عدم البصيرة .

ثم يقول ابن الشجري : والقول في تحقيق إعراب هذا الحرف أن قوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال » - الآية نزلت في أنفال أهل بدر ، وذلك أن رسول الله ﷺ لما رأى قلة أصحابه وكراهيتهم للقتال قال ليروغهم في القتال : « من قتل قتيلاً فله كذا ، ومن أسر أسيراً فله كذا » . فلما فرغ من أهل بدر قام سعد بن معاذ ، فقال : يا رسول الله ، إن نفلت هؤلاء ما سميت لهم بقي كثير من المسلمين بغير شيء . فأنزل الله : قل الأنفال لله والرسول ، فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله في قسمة الغنائم فهي له يصنع فيها ما يشاء ، فسكتوا وفي أنفسهم من ذلك كراهية ، وهو قوله : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق على كره منهم - من المسلمين - فامض لأمر الله في المغنم كما مضت على مخرجك وهم له كارهون .

فموضع الكاف - على هذا - رفع بأنها مع ما اتصلت به خبر مبتدأ محذوف ، فالتقدير : كراهيتهم لقسمتك الأنفال كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون .

فقوله : كما أخرجك ، معناه : مثل إخراجك ، وإن قدرت المبتدأ هذا وأشرت به إلى كراهيتهم لقسمة النبي ﷺ للأنفال : فأردت : « هذا كما أخرجك » معناه : مثل إخراجك ربك من بيتك بالحق ، فحسن وبالله التوفيق » انتهى كلام ابن الشجري .

م - (٩)

ولا بد لنا قبل أن نعلق بشيء على ما قاله ابن الشجري من أن نبين أصحاب هذه الأقوال ، لنعرف على من تقع هذه الشتائم التي قذف بها ابن الشجري .

أما القول الأول الذي ناقشه ابن الشجري ، والذي قال فيه : « .. وأوغلها في الرداءة القول الرابع والخامس فقوله : الكاف من كما : في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : فاتقوا الله . قول ظاهر الفساد من وجوه . » أقول : إن هذا القول ذكره الطبري وعزاه إلى عكرمة : قال الطبري (١) : حدثنا محمد بن المثني قال : حدثنا عبد الوهاب قال : حدثنا داود عن عكرمة : « فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين ، كما أخرجك ربك من بيتك بالحق . الآية - أي أن هذا خير لكم ، كما كان إخراجك من بيتك بالحق خيراً لك .

وأما القول الثاني الذي ناقشه ابن الشجري فهو القول بأن الكاف بمعنى « الواو » للقسم ، والذي قال فيه : « .. وهذا لا تجوز حكايته فضلاً عن تقبله ... » .

نقول : إن هذا القول حكاه الطبري أيضاً عن جماعة بقوله (٢) : وقال آخرون منهم - أي أهل العربية - هي بمعنى القسم . قال : ومعنى الكلام : والذي أخرجك ربك .. ، وقد نسب هذا القول غير واحد من المفسرين إلى أبي عبيدة ، وقد حكاه معظم المفسرين في كتبهم إن لم نقل

(١) تفسير الطبري ج ٩ ص ١٨١ - طبعة الحلبي

(٢) المصدر السابق ١٨٢

كلام . وعلى هذا فكلام ابن الشجري ، وسبه وقذفه يسري على الجميع .
على أني قد رجعت إلى كتاب « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، لأننا أكد
من صحة نسبة القول إليه ، فإذا هو يقول : « كما أخرجك ربك من
بيتك بالحق » :

« مجازها مجاز القسم ، كقولك : والذي أخرجك ربك لأن « ما »
في موضع « الذي » ، وفي آية أخرى : « والسماء وما بناها » (٥/٩١)
أي : والذي بناها ، وقال :

دعيني إنما خطي وصوبي علي وإن ما أهلكت مال

أي وإن الذي أهلكت مال ، وفي آية أخرى : « إن ما صنعوا
كيد ساحر » (٦٩/٢٠) : إن الذي فعلوه كيد ساحر فلذلك رفعوه (١)
وأما القول الثالث الذي ناقشه ابن الشجري فهو أن الكاف نصب
على أنها نعت لمصدر يجادلونك في الحق ، معناه : جدالاً كما . وهذا القول
قال به الألويسي (٢) ونسب ذلك إلى الكسائي .

وأما القول الرابع الذي ضعفه ابن الشجري وهو « أن تكون
نعتاً لمصدر يدل عليه معنى الكلام ، تقديره : قل الأنفال ثابتة لله والرسول
ثبوتاً كما أخرجك » وهذا القول نسبه أبو حيان في البحر المحيط (٣) إلى

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة (٥٢١٠ هـ)
تحقيق فؤاد سزكين ، نشر محمد سامي أمين الخانجي الكتبي بصر ١٣٧٤ -
١٩٥٤ ج ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١

(٢) روح المعاني ج ٩ ص ١٥١

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٦٢

الزجاج ، وعلق عليه أبو حيان بقوله : وهذا الفعل أخذه الزمخشري وحسنه .
وأما القول الخامس الذي اعتبره ابن الشجري أقرب الأقوال إلى
الصحة وهو : « أن تكون الكاف نعتاً للمصدر الذي هو حقاً » فهو
قول الأخفش كما نقله أبو حيان أيضاً (١) .

ومن هذا النقل نرى أن هذه الأقوال أقوالٌ أئمة اللغة والتفسير
تناقلوها في كتبهم خلفاً عن سلف ، ولم يجدوا في ذلك غضاضة ولا مطعناً ،
ولقد ذكر أبو حيان في تفسير هذا الحرف خمسة عشر قولاً ، منها هذه
الأقوال ، كما ذكر السمين فيها عشرين قولاً تشتمل على الأقوال الخمسة
التي نقلها مكّي . وقد قال أبو حيان في تفسيره (٢) : اضطرب المفسرون
في قوله : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » ، واختلفوا على خمسة
عشر قولاً . ثم أخذ يعدد هذه الأقوال ويورد الاعتراضات على كل واحد
منها ، ولم يسلم من ذلك القول الذي أخذ به ابن الشجري - وهو قول
الفراء - حيث علق عليه أبو حيان وعلى قول الكسائي بقوله (٣) : « وقد
كثر الكلام في هاتين المقالتين ولا يظهران ، ولا يلتصقان من حيث دلالة
العاطف » . وبعد أن يورد أبو حيان الخمسة عشر قولاً (٤) يقول : « وقد
انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها ، ومن دفع إلى
حوك الكلام ، وتقلب في إنشاء أفانينه وزاويل الفصاحة والبلاغة لم يستحسن

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦٢

(٢) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٥٩

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦٢

(٤) المصدر السابق صفحة ٤٦٢ - ٤٦٣

شيئاً من هذه الأقوال ، وإن كان لبعض قائلها إمامة في علم النحو ورسوخ قدم ، لكنه لم يحتط بلفظ الكلام ، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن صوغ ، ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز. ثم يذكر قولاً له خرّجه في منامه . قال أبو حيان (٣) :

« وقبل تسطير هذه الأقوال - هنا - وقعت على جملة منها ، فلم يلق لحاطري منها شيء ، فرأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ، ومعني رجل أباحته في قوله تعالى : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » فقلت له : مامرّ بي مشكل مثل هذا ، وأعلّم ثمّ محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل ، ثم قلت له : ظهر لي الساعة تخريجه ، وإن ذلك المحذوف هو : نصرك ، وامتحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره ، والتقدير : فكأنه قيل : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أي بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته ، وقد كرهوا خروجك نهيباً للقتال وخوفاً من الموت ، إذ كان أمرُ النبي ﷺ لخروجهم بغتة ولم يكونوا مستعدين للخروج ، وجادلوك بالحق بعد وضوحه ، نصرك الله وأمدك بلائكته ، ودل على هذا المحذوف الكلام الذي بعده ، وهو قوله تعالى : « إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم » الآيات.

ثم يقول أبو حيان : ويظهر أن الكاف في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه ، بل فيها معنى التعليل ، وقد نص النحويون على أنها

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦٢ - ٤٦٣

قد تحدث فيها معنى التعليل ، وخرّجوا عليه قوله تعالى : « واذكروه كما هداكم (١) » ،

فكأن المعنى : إن خرجت لإعزاز دين الله وقتل أعدائه نصره الله وأمدك بالملائكة . والواو في « وإن فريقاً » واو الحال .

ومن كل ما تقدم نرى أن هذا الحرف مشكّل ، وقد اضطرب فيه المفسرون واللغويون والنحويون ، وليس فيه قول إلا وعليه إيراد ، بما في ذلك رأي الفراء الذي رجحه ابن الشجري ومن أخذه بنص كاملاً دون أن ينسبه إليه (٢) .

وأما ادعاء ابن الشجري بأن مكياً أورد هذه الأقوال دون أن يعقب على واحد منها فهو ادعاء غير مسلم ، ويبدو أن النسخة التي اطلع عليها ابن الشجري فيها نقص ، كالنسخة التي رأيتها في المدينة ، حيث لم يذكر فيها سوى خمسة أوجه في إعراب هذا الحرف ، ويبدو أن هناك نسخاً تزيد أربعة أوجه أخرى على الأوجه السابقة ، وفيها تعقيب على بعض الأقوال السابقة وبيان لضعفها ، كما ورد في نسخة دار الكتب المصرية (٣) حيث جاء فيها :

ويجوز أن يكون في موضع رفع ، نعتاً لـ « رزق » - الآية - ؛ فيكون نعتاً بعد نعت ، أي رزق يماثل الإخراج .

(١) البقرة ١٩٨

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٤٠٣ - طبعة دار الكتب - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار .

(٣) مشكّل إعراب القرآن - مخطوطة دار الكتب - رقم (٢٣٢) تفسير تيمور .

ويجوز أن يكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك .
 كما يجوز أن يكون في موضع نصب متعلق بفعل أمر ، أي :
 امض كما أخرجك ، كما تقول : افعل كما أمرك . واخرج كما أخرجك ،
 وإلى هذا أشار قطرب .

ويجوز أن يكون أمر النبي ﷺ بإمضاء قسمة أمر الغنائم
 على كرهه من السائلين ، كما أمر بإمضاء الخروج للقتال ، على كرهه من
 مفارقة بيوتهم .

وإلى هذا المعنى أشار الفراء . فتكون الكاف في موضع نصب على
 الحال ، أي : كرهاً كما أخرجت على كره من فريق .

وأما القسم الذي ذكر ، فهو قول أبي عبيدة ، لأن الناس يقولون :
 كما تصدقت علي بالعافية لأتوبن ، لأفعلن ، فخرج مخرج القسم ،
 وهو غريب .

فهذه تسعة أوجه .

كذلك نلاحظ هنا أن مكياً قد ذكر قول الفراء الذي اختاره
 ابن الشجري ، كما ضعف رأي أبي عبيدة بالقسم ، بقوله : وهو غريب
 وبذلك تتساقط مغالطات ابن الشجري واحدة واحدة .

أحمد حسن فرحات

— للبحث صلة —